مفتتح

المواطنة سعي نحو التغيير

وسيم الكردي

في الأول من أيار من هذا العام 2009، رحل المسرحي البرازيلي أوغستو بوال، بعد رحلة طويلة من العمل مع قطاعات اجتماعية متنوعة أبرزها الفئات الفقيرة والمهمّشة والمضطهدة، وقد سمى كتابه الأول «مسرح المضطهدين»، وقد عرف أكثر ما عرف بتوظيفه لما يسمى بمسرح «المنتدى» أو «المنبر»، الذي يقوم على إشراك المتفرجين في المشهد المسرحي الذي يعالج قضايا لهم شأن فيها، بحيث يشتركون في الأداء المسرحي داخل المشهد لتقديم اقتراحات بديلة في محاولة لتخليص المضطَهد من الاضطهاد الواقع عليه. وهناك عدد متزايد من المعلمين الذين يستخدمون هذا الأسلوب المسرحي في تطوير مستوى الحوار بين الطلاب ودفعه إلى مستويات عميقة ومتنوعة، تأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة والنابعة من زوايا نظر متنوعة، ويصل الطموح بكثيرين ممن يتبنون هذا الأسلوب إلى اعتباره قادراً على إحداث تغيير اجتماعي حقيقي. إن مساهمة بوال الأساسية تقوم في ظني على حبك الصور المجتمعية -غير العادلة أو القائمة على مضطِهد ومضطَهَد- مسرحياً، وإشراك المتفرج فيها باعتباره مشاهداً/ ممثلاً ليقدم اقتراحاً عملياً، وليس لفظياً فقط، إنه ينتقل إلى المنصة بجسده ومشاعره وحواسه ومواقفه، ويعيد تشكيل العلاقات الإنسانية المجسدة في المشهد المسرحي وفق رؤية تشتغل على إزاحة الظلم وإقامة العدل. إن المتفرج/ المشاهد يجتاز الفرجة إلى الفعل، أو لنقل إنه يعمل على تضافر الفرجة مع الفعل كي تكون ممكنات التغيير قائمة.

في هذا العام اختير بوال ليكتب الرسالة السنوية لليوم العالمي للمسرح، وقد اختار أن يختمها بما يلي: « . . . فأن تكون مواطناً لا يعني مجرد العيش في كنف مجتمع ما، وإنما يعني السعي إلى تغييره». وقد استلهم كثير من المعلمين في أنحاء مختلفة من العالم، بما فيها فلسطين، من بوال، هذه الرغبة الكبيرة التي تتطلع إلى إحداث تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، وليس فقط أن نتفرج على ما يجري، بل أن يكون لنا شأن فيه. وحين تحدث بوال عن التغيير المناط بنا كدور اجتماعي أصيل، فإنه بقي وفياً «لأبيه الأخير» باولو فريري، الذي قدم نظرية «تعليم المضطهدين» عملياً، التي يعرف كثير من معلمينا مفهوم «التعليم البنكي» الذي أنشأته، حيث يتحول الطلبة إلى خزائن تخزن وتحفظ وتتذكر، ولا شأن لها بالوعي أو الفهم أو الإدراك، وبالتالي لا تعي الاضطهاد الواقع عليها، ومن ثم فلن تسعى إلى إزاحته.

بالتأكيد إن طموح التغيير أو الرغبة فيه تمتد لتشمل الكثيرين، وربما في الغالب معظم الناس إن لم يكن جميعهم، لأن الرغبة في التغيير تقوم على توقع يتوافق مع ما يريد الناس للحياة أن تكون عليه؛ إنهم يريدون أن تكون الحياة أفضل، أحسن، أمتع، أروع، أجمل، ألذ، أنفع، أسلس، أغدق، أورع، أنبل، أعدل، أصلح، . . . إلى آخر هذه القائمة من أفعال التفضيل التي لا نهاية لها، والتي يتوافق الناس على بعضها ويتخالفون على بعض آخر، ليس على مستوى الغاية فحسب، بل على مستوى تفسيرها وتأويلها. ولكن كيف يمكن لذلك أن يتحقق؟ إن ذلك يقوم أساساً على تقديرنا لدورنا الاجتماعي، فأن نكون فاعلين تربوياً يتطلب أن ننظر إلى دورنا من وجهة ترى التعليم ضمن السياق الاجتماعي، وضمن منظومة علاقاته، لا منبت الصلة عنه وعنها. إن دورنا الاجتماعي ينبغي أن يقوم على إحداث فرق؛ أي إحداث تغيير مهما بدا صغيراً ومحدوداً، فدورنا التربوي لا ينفصم عن دورنا الاجتماعي، وهذا بالضبط ما سينتقل بنا من متفرجين إلى فاعلين حقيقيين مهما بدا الواقع كئيباً، فهل هناك ما هو أجدر بأن يكون دافعاً للتغيير من واقع كهذا؟!

إن إحداث فرق في التعليم لن يحدث عبر قرارات بغض النظر عن المستوى الذي يطلقها، بل يمكن له أن يقوم على المشاركة والتحاور الدائم مع المعلمين والطلبة والمديرين والأهل والمؤسسات المجتمعية وكذلك الأفراد. . . . والبناء على تجاربهم وخبراتهم ومعارفهم، وليس بناء على تفصيل مجرد لا يقوم على تقدير حقيقي لما يجري في الحياة، في المجتمع، في المدرسة، في ساحتها، في حجرة الصف، في غرفة المعلمين، في الطريق إلى المدرسة، وفي الطريق إلى البيت، . . . .

إننا، وعبر تجربتنا، مع المعلمين بشكل خاص، نرى أن هناك الكثير من المعلمين، وعلى الرغم من صعوبة ظروفهم، فإنهم يعملون بدأب وبإخلاص وبدافعية عالية، وهي تقوم في جوهرها على النمو المتأني المستمر التراكمي الذي يقوم على التجربة الواقعية، والتجريب المستمر، ومشاركة الآخرين في الخبرات المتشكلة ومحاورتها، ولكي يستمر ذلك وينمو أكثر فأكثر، فإنه ينبغي إحداث فرق جوهري في واقع المعلمين وفي ظروفه، ينبغي علينا أن

نطور عبر نظامنا التعليمي نظام حوافز فعالاً ونوعياً، يقوم جوهرياً، على نوعية العطاء والمساهمة التي يقدمونها. إن المعلمين قادرون على تحقيق نتائج رائعة إذا تسنى لهم أن يعبروا تجربة مختلفة تقدِّر ما لديهم، وتنبني على تجربتهم، وتتيح لهم مجالاً لمتعة التجريب والاستكشاف، وينبغي أن يدركوا أن هناك معنى حقيقياً لعملهم، ومعنى حقيقياً لوجودهم، ولكرامتهم، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون أن يتغير المجتمع بالمقابل؛ المجتمع الرسمي والأهلي، المؤسسي والفردي.

وعلينا أن ندرك أن المسألة ليست بالبساطة التي نتوقعها، فسنجد من يصد محاولات التغيير، ويعمل على وأدها، ويريد للأمور أن تبقى على حالها، وأن يبقى التعليم على حاله، فلا مصلحة له في تغيير يقوم على العدالة والتشارك والتنوع والاختلاف، ويتيح مجالاً للإبداع والتقدم العلمي والاجتماعي، إن هذا يتطلب تفاعل اجتماعي، ليس على مستوى التغيير في نوعية التعليم وحسب، بل ينبغي أن يرافق ذلك تغيير في السياق الذي يقوم عليه التعليم وظروفه، ومكوناته، وآليات عمله، ومنهجيات إدارته، وطرائق تعامله مع المعلمين؛ سواء على مستوى «تأهيلهم والإشراف على أدائهم»، أم على مستوى حقوقهم وكرامتهم المهنية وحقوقهم الإنسانية التي لا ينبغي التفريط فيها إذا أريد للتعليم أن يسهم في ارتقاء مجتمعنا وتمكينه من تفعيل مشروعه السياسي، الذي يتطلع إلى الحرية، ومشروعه الاجتماعي الذي يتطلع إلى التقدم والرقي، ولكن ضمن مفهوم إنساني لا ينبغي التفريط فيه، وهو «العدالة» وفي كل مستوياتها، وارتباط ذلك بالتأكيد بتجويد الأداء، وتحسين المساهمة الفردية والمؤسسية ونوعيتها.

طالبات خلال حصة تدريبية في مدرسة غزة للموسيقى بعد إعادة افتتاح مقرها الجديد.